

Distr.  
LIMITED

A/S-19/AC.1/L.1/Add.13  
11 July 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة  
البند ٨ من جدول الأعمال

### الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

مشروع تقرير اللجنة الجامعة المخصصة

المقرر: السيد تشيسلاو فييكوفسكي (بولندا)

إضافة

جيم - التنفيذ في المجالات التي تقتضي اتخاذ إجراءات عاجلة

١ - تكامل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

١ - نظرت اللجنة الجامعة المخصصة في الفقرات الفرعية (ب) إلى (ح) من الفقرة ٢٣ في الفرع جيم - ١ من النتيجة المقترحة للدورة الاستثنائية (A/S-19/14-E/1997/60، الفصل الأول - باء) في جلستها — المعقودة في — حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٢ - وفي الجلسة ذاتها، أقرت اللجنة التعديلات التالية وأوصت الدورة الاستثنائية باعتماد النصوص.

(أ) في الفقرة الفرعية ٢٣ (ب) استعيض عن العبارة الواردة بين قوسين معقوفين بما يلي:

"وينبغي أن يراعى في القرارات المتعلقة بزيادة تحرير التجارة ما لها من تأثير على التنمية المستدامة وأن تكون متسقة مع إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح ويستند إلى قواعد وغير تمييزي ومنصف ومأمون ويتسم بالشفافية."

(ب) في الفقرة ٢٣ (و) حذف البند '٤' من القائمة، بداية من "البيئة والتنمية المستدامة" حتى النهاية.

(ج) أضيفت فقرة فرعية جديدة (و مكررا) بعد الفقرة الفرعية (و)، فيما يلي نصها:

"ينبغي تعزيز التعاون والتنسيق بين الأونكتاد والهيئات ذات الصلة ضمن حدود الولايات القائمة لكل منها، ومن بينها الولايات المتعلقة بمسائل البيئة والتنمية المستدامة. ودون الإخلال بالتفاهم الواضح الذي تم التوصل إليه في منظمة التجارة العالمية ومفاده ألا تجري المفاوضات في المستقبل بشأن التوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمار إلا بعد اتخاذ قرار صريح بتوافق الآراء، ينبغي أن تراعى في الاتفاقات المقبلة بشأن الاستثمارات أهداف التنمية المستدامة، وأن تولي اهتماما خاصا لاحتياجات البلدان النامية في مجال الاستثمارات عندما تكون هذه البلدان أطرافا في تلك الاتفاقات؛"

(د) نُقحت الفقرة ٢٣ (ح) ليصبح نصها كما يلي:

"وهناك حاجة إلى قيام منظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد بالنظر في السبل الكفيلة بجعل التجارة والبيئة متداعمين، بما في ذلك عن طريق الاحترام الواجب لأهداف ومبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف وأحكام الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وينبغي أن تكون هذه الاعتبارات متسقة مع إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح ويستند إلى قواعد وغير تمييزي ومنصف ومأمون ويتسم بالشفافية."

- - - - -